**مقدمة**

يشكل القانون الدولي احدى الرهانات الكبرى التي تواجه المجتمع الدولي، لدرجة تشبيهه من طرف بعض فقهاء القانون الدولي باللغز énigme، لأنهم يرون أن الأمر يتعلق بقانون يضبط ويوازن المجتمع الدولي ويقولون ان الدول تضم شعوبا تختلف ثقافاتها وأجناسها تاريخها، | وتحكمها حكومات تختلف ايديولوجياتها وتوجهاتها السياسية والدينية

فانطلاقا من فهمنا للقانون الدولي على **انه مجموعة من القواعد والمبادئ والمعايير التي تنظم العلاقات داخل المجتمع الدولي**،

 فإننا نستنتج أن هناك ارتباطا قويا بين القانون والمجتمع الدولي. **وحسب الفقيه جون جاك روسو من خلال كتابه الشهير “العقد الاجتماعي” لكل مجتمع قانون ينظمه الا أن الأمر يزداد تعقدا عندما يتعلق الأمر بصياغة القانون الدولي لان المجتمعات الوطنية والمحلية تختلف عن المجتمع الدولي الذي يبقى متميزا وله خصوصيات تقتضي صياغة نظام قانوني فريد بمؤسساته وقواعده.**

وفي ذات السياق **يقول أستاذ القانون الدولي Marcel SINKONDO بان واقع العلاقات الدولية مختلف عما تمليه الأعراف والاتفاقيات الدولية والمبادئ العامة للقانون الدولي**، ويقول أيضا: إذا كان القانون المدني ينظم علاقات الأفراد فيما بينهم، وإذا كان القانون الإداري ينظم عمل ونشاط الإدارة، وإذا كان القانون الجنائي يضبط الأمن والسلم الاجتماعيين، فان هذه القوانين الداخلية تقوم على فكرة واضحة وغاية محددة،

**عكس القانون الدولي الذي يعتبر غير واضح وينتابه الغموض وتتحكم فيه مجموعة من المعطيات والمحددات كمنطق القوة والضعف والمصلحة والفوضى. ويضيف أن هذه الصور تشكل جزءا من واقع العلاقات الدولية**

امام التقدم الاقتصادي غير المسبوق الذي يشهده العالم، وامام التطور التكنولوجي الهائل لوسائل الاتصال، أصبح العالم وكان الحدود الجغرافية غير موجودة، مما سهل اعتماد الدول على بعضها البعض.

وفي ظل هذا الارتباط المتزايد تصاعد حجم العلاقات السياسية والثقافية بين الدول والمنظمات الدولية، وازدادت المعاملات التجارية وتعددت الاتفاقيات الاقتصادية الدولية، وذلك في سبيل تحقيق الرفاهية الاقتصادية والسلم والأمن والتعاون كما جاء في الاسطر الأولى من ميثاق الأمم المتحدة

لقد أصبح من المستحيل في ظل الكوكبة او العولمة الفصل بين السياسة الداخلية للدول والسياسة الخارجية، أي بين الشأن الوطني والشأن الدولي وبالتالي لم يعد من الممكن لأي دولة كيفما كان توجهها السياسي وهويتها | الثقافية وعقيدتها الدينية، أن تستقل بقراراتها وان لا تتفاعل مع محيطها الخارجي.

 وهذا يتماشى مع مخرجات القمة العالمية للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في شهر شتنبر من عام 2001، حيث جاء على لسان امينها العام كوفي انان:” اننا نعيش اليوم أكثر من أي وقت مضى، في عالم مترابط في ظل العولمة. وليس بإمكان أي دولة أن تعيش بفردها تماما…”. واعترفت هذه القمة العالمية بان الامن الجماعي يتوقف على التعاون الفعال للوقوف في وجه التهديدات الدولية

هذا الارتباط المتنامي بين الدول سيؤدي لا محال الى تشارك وترابط القانونين الدولي والوطني، وأصبح القانون الدولي يتدخل بشكل مباشر او غير مباشر في صياغة القوانين الوطنية عن طريق الاتفاقيات الدولية (اتفاق باريس للمناخ، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد…).

فمثلا الاتفاقيات الدولية التي يوقعها المغرب تسمو فور نشرها على التشريعات الوطنية، جاء في تصدير دستور المملكة المغربية لسنة 2011: “جعل الاتفاقيات الدولية كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق احكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملائمة هذه التشريعات مع ما تتطلبه تلك المصادقة “

**يقول الأستاذ Marcel SINKONDO بان القانون الدولي بات يتدخل في حياة الأفراد، وأصبح يشكل جزءا من حياتهم اليومية كالقانون الدولي الحقوق الانسان والقانون الدولي الاقتصادي والقانون الجنائي الدولي**